مجلة الناقد للدراسات السياسية
المجلد: 03 العدد: 01
الرقم التسلسلي: 04
أفريل 2019

دور لجان الأحياء في التنمية المحلية في الجزائر

الدكتورة: لبنى جصاص [1]
أستاذ محاضر ب – قسم العلوم السياسية
جامعة باجي مختار- عنابة (الجزائر)
البريد الالكتروني: *loubnadjessas@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 29/ 2019/01 - تاريخ القبول: 2019/04/12 - تاريخ النشر: 2019/04/25

ملخص:

يعتبر تطوير المجتمع المدني والدفع بعجلة التنمية من أهم خصائص المجتمع الحديث، كما أن إشراك المواطن في عملية اتخاذ القرار بما ارتبط به من قضايا من أهم معايير الحكم الديمقراطي الرشيد، وعليه تعمل الدول على إيجاد الوسائط الملائمة لتحقيق هذه الغاية، وتقريب المواطن من الإدارة وإعطاءه فرصة للنظر في قضاياه، وهو ما تجسد في الجزائر من خلال فتح المجال لتشكل ما يعرف بـ "لجنة الحي أو جمعية الحي" التي تعد بنية اجتماعية وسيطة، إن استغلت بطريقة جيدة يمكن أن تشكل مستقبلا جهازا هاما في عملية التنمية وتجسيد المفهوم الحقيقي للديمقراطية التشاركية، بما تتميز به من مزايا على رأسها انطلاقها من جوهر عملية التنمية ألا وهي الفرد، وبالتالي قدرتها الكبيرة على الرصد المباشر لانشغالات المواطنين وإمكاناتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وتوظيف ذلك في مشاريع تنموية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، جمعية الحي، التنمية المحلية، الحكامة المحلية، الحكم الرشيد

Abstract :

The development of civil society and the acceleration of development is one of the most important characteristics of modern society. The involvement of citizens in the decision-making process and the related issues are among the most important criteria of democratic governance. Therefore, countries work to find suitable means to achieve this goal. Algeria opened the way to the formation of the "Neighborhood Association", which is a social structure and intermediary, if it was exploited in a good way that can be an important future in the development process and reflect the true concept of participatory democracy, with its advantages: the ability to directly monitor the concerns of citizens, their potentials, abilities and qualifications, and to employ them in sustainable development projects.

Key words : Development, Neighborhood Association, Local Development, Local Governance, Good Governance.

[1] **المؤلف المرسل: الدكتورة: لبنى جصاص؛** *loubnadjessas@gmail.com*

مقدمة:

تعتبر جمعية الحي أو لجنة الحي أحد التركيبات والبنى الاجتماعية الحديثة في المجتمع الجزائري، التي برزت مع تنامي الوعي الاجتماعي والحس الفردي بمصلحة الجماعة، مع ضرورة تضافر جهود الجميع لتحقيق مصالح الجميع، إذ لا يمكن للسلطات الرسمية مهما بلغت درجة اهتمامها واطلاعها بمشاكل واحتياجات المواطن من متابعتها جميعا ورصدها بصورة مستمرة، وعليه كانت الحاجة لخلق وسائط جديدة تكون على اتصال مباشر بكل المواطنين، بل أكثر من ذلك أساس تشكيلها هو المواطن في حد ذاته، حتى يساهم هذا الأخير في عملية التنمية، التي تحولت باستخدام آليات الديمقراطية التشاركية إلى عملية تفاعلية مستديمة، تنطلق من الإطار المحلي للمدينة وإشراك الساكنة والجماعة المحلية في عملية اتخاذ القرار، لتقديم حلول ناجعة لمشكلة التراجع المستمر لثقة الناس في الأحزاب، وقرارات مجالس الجماعة المحلية المنتخبة.

وعليه نهدف من خلال هذه الورقة البحثية معالجة اشكالية ملخصها في السؤال التالي:

كيف يمكن للجان الأحياء المساهمة في التنمية المحلية في الجزائر؟

ينبثق عن هذه الإشكالية ثلاث أسئلة مركزية نذكرها كما يلي:

1- هل تنوب لجنة أو جمعية الحي عن سكان الحي فعلا؟
2- كيف يمكن تفعيل دور جمعية الحي في عملية التنمية؟
3- ماهي أهم المعيقات التي تقف دون التفعيل الحقيقي لعمل جمعية الحي؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ومجموع الأسئلة المنوطة بها تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- إن الأداء الجيد للجان الأحياء يرتبط بمدى التجانس الاجتماعي بين أفراد الحي.
- نجاح واستمرار التنمية المحلية في الجزائر يرتبط بالإشراك الحقيقي للفرد في العملية التنموية.

محاور الورقة البحثية:

1- تعريف جمعية أو لجنة الحي
2- تعريف التنمية المحلية
3- دور لجنة الحي في عملية التنمية المحلية بالجزائر
4- المعيقات التي تقف دون التفعيل الحقيقي لعمل لجنة الحي

أولا: تعريف جمعية الحي:

جمعية الحي هي بنية اجتماعية مصغرة تعكس اهتمامات جماعة بشرية تقطن إقليم جغرافي محدد هو الحي، وهذا الأخير يعرف بأنه الفضاء المعبر عن البعد اليومي للمواطنة، وعلى هذا الأساس يضم الحي بعدين هما: البعد المادي الممثل في الجوار الطبيعي المكاني، والبعد الاجتماعي الممثل في العلاقات الإنسانية التي تنشأ بين أفراد الحي بحكم تداولهم المستمر لنفس الأماكن، وهو ما يجعلهم يشتركون في انشغالات مماثلة، كما يتقاسمون قيم مشتركة ويتأثر كل واحد منهم بما ينتج عن الآخر من سلوكات[1]. فالحي يحدد إذا على أساس "تركيبة من المعطيات التي تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد المقيمين به"[2]. عليه تعرف جمعية الحي بأنها: "وحدة اجتماعية مستقلة تحكمها القوانين، وتتشكل من عدد من المواطنين تربط بينهم علاقات اجتماعية على أساس تعاقدي لغرض غير مربح، وقصد تحقيق أهداف مشتركة"[3].

إضافة لما تقدم تشير جمعية الحي أيضا إلى ذلك الفضاء الإعلامي الذي يسمح بالاتصال بين البلدية وسكانها، إذ تمثل الهيئة القاعدية التي يتمكن بها المواطنون من إيصال انشغالاتهم ومشاريعهم باتجاه المدينة، ما يساهم في بناء ديمقراطية محلية إعلامية جمعوية، ومنه فجمعية الحي أو لجنة الحي هي عبارة عن: "تنظيمات يجتمع فيها عدد من السكان وينشطون بشكل تطوعي لتحسين ظروف الحياة في الحي، إذ يسعى أعضاء هذه اللجان للتأثير على قرارات المنتخبين المحليين ويتدخلون بنشاطاتهم في الحياة السياسية المحلية"[4].

هذا وتشير جمعية الحي كذلك إلى: "تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي قصد تحقيق هدف معين يعكس بحد ذاته نوع من الإرادية بين هؤلاء الأفراد"[5].

1- مليكة سايل: "دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6، فيفري 2015، ص، 140.

2- داني هشام: دور جمعية الحي في التجمعات الحضرية- دراسة ميدانية بمدينة مستغانم، ص 224. في الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31485 30 أكتوبر 2018، 15:30

3- السعيد رشدي: "لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة: دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة علي منجلي"، رسالة الماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2007-2008، ص. 40.

4- مليكة سايل، مرجع سبق ذكره، ص. 142.

5- السعيد رشيدي: "جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة: دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة –علي منجلي-"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، الجزائر. في:-dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/.../setif2/.../el%20saaedi.pdf?. 15أكتوبر 2018، 20:35

وعليه فإذا كانت الأسرة تمثل نواة المجتمع، فإن لجنة الحي يمكن اعتبارها نواة التنمية المحلية والتسيير اللامركزي للدولة.

أما عن أهداف جمعية أو لجنة الحي فتتمثل فيما يلي:

- المساهمة في التنشئة الاجتماعية للأفراد.
- تحقيق الوحدة والتفاعل الاجتماعي.
- تحقيق الانضباط الاجتماعي[1].
- تحسين وتفعيل العلاقة بين الأهالي والمجلس البلدي.
- تفعيل كافة الموارد البشرية والمادية المتوفرة لمصلحة الحي.

على المستوى الدولي هناك تجارب دولية رائدة في مجال لجان الأحياء، التي تطورت في العديد من الدول إلى مجالس الأحياء ذات سلطة مميزة عن سلطة البلدية، ومثال ذلك القانون الإيطالي لسنة 1990 الذي يلزم بإنشاء مجالس منتخبة للأحياء في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة أما في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 30000نسمة يظل اختياريا، وفي فرنسا أصبحت مجالس الأحياء وجوبية بمقتضى قانون 27 فيفري 2002، وذلك داخل البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 80000 نسمة، أين يحدد المجلس البلدي تركيبتها وطريقة سيرها، ويمكن لرئيس البلدية استشارة مجلس الحي حول أي مسألة تتعلق بالحي أو المدينة، كما يمكنه تشريكه في صياغة وتنفيذ وتقييم الأنشطة المتعلقة بالحي، بل أكثر من ذلك يمكن للمجلس تخصيص اعتمادات من الميزانية المرصودة له[2].

من خلال ما تقدم تتضح أهمية لجان الأحياء باعتبارها ممثلا مباشرا للمجتمع المدني، كما أنها أحد المؤشرات الدالة على حكامة الأنظمة.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية طريق نحو التنمية الشاملة وارساء مبدأ اللامركزية في التسيير، وتعرف التنمية المحلية بأنها: "عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي

1- مليكة سايل، مرجع سبق ذكره، ص. 143.

2- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية: تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ص 17، في الموقع: democracy-reporting.org/.../DRI-TN-CH_Rapport-démocratie-part 22 أكتوبر 2018، 18:23

مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة"[1]. وفي نفس السياق جاء التعريف الذي تقدمت به هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية بوصفها: "العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها"[2].

وعليه فالتنمية المحلية هي: "عملية مخططة من قبل القيادات المحلية أو المركزية بالشكل الذي يوافق وينسجم مع المخطط الوطني للتنمية، بمشاركة السكان المحليين برفع شكاوي واحتياجات المواطنين إلى الهيئات المعنية، ومن ثم إدراجها في المخططات التنموية بهدف تحسين أحوال المواطنين على كافة الأصعدة"[3].

بناء على ما تقدم يمكن تحديد خصائص التنمية المحلية في النقاط التالية:

- التنمية المحلية تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.
- تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها لأوضاع أخرى جيدة.
- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات[4].

أما عن معايير أو أبعاد التنمية المحلية فتتمثل في:

1- المعايير الاجتماعية: تهتم بتحسين جودة الحياة، تخفيض وطأة الفقر، وتحقيق العدالة والمساواة.

2- المعايير الاقتصادية: تتمثل في تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية، الانتاج من أجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا الجديدة.

3- المعايير البيئية: تعمل على تقليص انبعاث غازات التدفئة، الحفاظ على الموارد المحلية، توفير المنافع الصحية المحسنة والمنافع البيئية الأخرى، مع المحافظة على محفظة الطاقة المتعددة المحلية.[5]

1- فريدة كافي وزكية آكلي: "التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ص 96.

2- حجاب عبد الله: "التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر، العدد 6، جوان 2017، ص. 357.

3- حجاب عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص. 358.

4- فريدة كافي وزكية آكلي، مرجع سبق ذكره، ص. 96.

5- محمد فاروق صالح زعرب: " تنمية وتطوير المناطق الحدودية –حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة"، مذكرة ماجستير، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة الاسلامية غزة، 2013، ص 18.

استنادا لما تقدم يتبين أن التنمية المحلية هي عملية محورها الفرد، سواء من حيث الهدف أو من حيث الأداء، فنجاحها مرهون بانطلاقها من واقع اهتمامات وحاجات الفرد-المحلي-، واستمراريتها قائم على الاشراك الأكيد للفرد، فشعور الفرد-الإنسان- بأنه جزء من العملية التنموية يجعله عاملا فعالا ومساعدا في إنجاحها.

ثالثا: دور جمعية الحي في التنمية المحلية في الجزائر:

إذا كانت التنمية المحلية كما أشرنا إليها سابقا تقوم أساسا على مشاركة أفراد المجتمع المحلي، فإن الحي يعتبر المستوى الأفضل لتحقيق غاياتها، كونه يمثل المستوى الذي يتم فيه التدخل بأسلوب تشاركي يمكن المواطنين من المساهمة في بناء المشاريع بحكم ميزة الجوار[1]، ولهذا تعد جمعية الحي إطارا جماهيريا يعنى بانشغالات المواطنين وتصورهم ونظرتهم لقضايا الحي والعمل على إيصالها وطرحها على الجهات المعنية والمشاركة في إيجاد الحلول، وهكذا يتنامى الحس التضامني والوعي من حي لآخر ومن مدينة لأخرى حتى نصل للمستوى الوطني، وانعكاس ذلك على عملية التنمية وتوجيهها إلى المسار الصحيح، خاصة إذا كانت المشاريع التنموية المطروحة ترتبط مباشرة بحاجات مواطني الحي، فإشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية[2]، هذا نظريا، ماذا عن دور لجان الأحياء في عملية التنمية في الجزائر؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال المحوري لابد من التطرق أولا إلى واقع لجان الأحياء في الجزائر، والإجابة على التساؤل المطروح في بداية الورقة البحثية: هل تنوب جمعية الحي في الجزائر عن سكان الحي فعلا؟

إن الإجابة عن السؤال ترتبط بمدى وجود تجانس اجتماعي داخل الحي الواحد، إذ أنه في إطار السياسة العمرانية المتبناة في الجزائر في السنوات الأخيرة، وعمليات التسكين التي تتم دون مراعاة اختلاف النمط المعيشي بين الأحياء، والدمج المباشر في حي جديد (العنف العمراني)، الأمر الذي جعل الكثير من جمعيات الأحياء جمعيات معبرة عن ثلة قليلة من سكان الحي، ما جعل منها جماعة مصلحية ضاغطة أكثر منها جماعة مساهمة في عملية التنمية هذا من جهة.

من جهة أخرى فإن تطور جمعيات الأحياء في الجزائر كان نتيجة الإصلاحات المرتبطة بالنهج الديمقراطي الذي تبنته الدولة مع نهاية سنوات الثمانينات من القرن

1- مليكة سايل، مرجع سبق ذكره، ص 141.

2- فريدة كافي وزكية آكلي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الماضي، والذي تمخض عنه بعد سنوات عديدة من التحولات التي عرفتها البلاد على مختلف المستويات السياسية منها والاقتصادية وحتى الاجتماعية، كما كان لوقع الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2011 في إطار ما عرف بـ "الربيع العربي" أثر في السياسات المنتهجة من قبل النظام السياسي الجزائري، من خلال سلسلة الإصلاحات المتبناة منذ تلك المرحلة، ومن بينها الإصلاح الذي طال قانوني البلدية والجمعيات (القانون 11-10 الصادر في 22 جوان 2011 الخاص بالبلدية –الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 03 جويلية 2011- والقانون 12-06 الصادر في 12 جانفي 2012 الخاص بالجمعيات –الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة بتاريخ 15 جانفي 2012-)، ومن خلال ذلك كرس قانون البلدية الجديد الديمقراطية التشاركية من خلال الباب الثالث والقسم الأول منه تحت عنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، وأكد في المادة 11 منه على أن "البلدية هي الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، معتمدا في ذلك على إعلام المواطنين"، وبالتالي أصبحت ضرورة إعلام المواطن واستشارته فيما ارتبط بخيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والثقافية ضرورة[1].

إلا أن القانون لم يتبع بنصوص تنظيمية تشير إلى لجان أو جمعيات الأحياء، وبالتالي فمخرجات هذه الأخيرة ليست ملزمة للمنتخب المحلي للتقيد بآراء الجمعية.

أما في قانون الجمعيات الجديد فقد تم إدراج جمعية الحي ضمن الجمعيات المحلية، ولم يتم التفصيل فيها رغم أن عددها على المستوى الوطني بلغ 20137 سنة 2011 بنسبة 21,74 بالمئة، تاليها الجمعيات المحلية ذات الطابع الديني[2].

ومنه فلجان الاحياء في الجزائر وجدت كنتيجة لمحاولة النظام التعاطي والتكيف مع متطلبات العملية الديمقراطية وفق المعايير التي تنص عليها الهيئات والمنظمات الدولية، دون مراعاة خصائص النسيج الاجتماعي وطبيعة المجتمع الجزائري، رغم أن الأخير عرف ولا يزال يعرف نماذج حقيقية تعكس روح التضامن بين أفراد الأحياء، وتترجم القدرة على التسيير المحلي ممثلة في مجالس الأعيان التي توجد بقوة في مناطق الجنوب والهضاب.

فثقافة جمعية الحي موجودة ضمنيا في المجتمع الجزائري وما على الهيئات الرسمية الا اعادة بعث هذه التنظيمات واستغلالها في عملية التنمية المحلية، وذلك لما يمكن لمثل هذه الجمعيات أن تلعبه من دور كبير في التنمية المحلية في الجزائر، إذا تم تفعيل هذه

[1] – مليكة سايل، مرجع سبق ذكره، ص. 145.
[2] – المرجع نفسه، ص. 146.

البنية بطريقة صحيحة ورعايتها وتوجيهها، وفق برامج ومشاريع تتوافق وطبيعة الحي من جهة وميولات سكانه من جهة أخرى، أين يمكن الأخذ بنموذج "التعاونيات" كما هو معمول به مثلا في المغرب، أين يتم خلق نشاط تنموي فلاحي كان أو صناعي، استخراجي أو تحويلي، يشترك فيه جماعة من المواطنين من ذات الحي وعائد الإنتاج يعود مباشرة على هؤلاء الأفراد، ويكون العائد جيدا لأن النشاط يكون ضمن الحي ذاته الذي يقطنه العاملين بالمشروع، وهو ما يقلص من تكاليف المواصلات والإطعام وغيرها، ولهذا تعتبر هذه التعاونيات وسيلة جيدة لامتصاص البطالة على مستوى المنطقة.

وما يدعم ذلك وجود الأطر القانونية المساعدة على رسم مشاريع تنموية مستقلة للحي، وهو ما تضمنته المادة 117 و118 من قانون البلدية 11-10 اللتان تنصان على "حق إنشاء مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية: مثل المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية"[1].

وواقعيا هناك أحياء عديدة تم ترقيتها في الجزائر وحل إشكالات عديدة بها، خاصة تلك المرتبطة بتهيئة المحيط وتوفير أماكن للترفيه بالنسبة للأطفال وحل الإشكالات المرتبطة بالإسكان، إلا أن نشاط هذه الجمعيات بقي مقتصرا في البلديات الكبرى دون غيرها، نتيجة مجموعة من المعيقات نوضحها في المحور التالي.

رابعا: المعيقات التي تقف دون التفعيل الحقيقي لعمل جمعية الحي:

يعترض عمل جمعية الحي مجموعة من المعيقات التي تحول دون الأداء الفعال في عملية التنمية، أين تتراوح هذه المعيقات بين مستويين أساسيين:

1- على مستوى السلطات الرسمية:

- نظرة المسؤول لهذه الجمعيات: حيث ينظر إلى جمعية الحي في غالب الأحيان على أنها معارض وليس شريك في عملية التنمية والتنشئة بجميع أبعادها، وهو ما يحد من عمل جمعية الحي.
- عدم وجود أنشطة تفاعلية مستمرة تروج لأهمية جمعية الحي.
- عدم استغلال جمعية الحي في تدعيم النشاطات الإنتاجية التي يمكن لسكان الحي القيام بها.

1 - فريدة كافي وزكية آكلي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

- اعتماد سياسات تقوم على توزيع الثروات وليس تشجيع الإنتاج وهو ما يشكل عائقا أمام تنمية حقيقية ويؤدي إلى ضمور الديمقراطية التشاركية بطريقة غير مباشرة، أين يصبح الفرد في حالة تلقي وهو ما نلاحظه في الفترة الراهنة أين انشغل المواطن فقط بقضية السكن وبمجرد التحصل على هذا الأخير تتراجع حماسته في مطالبته وأدائه لمختلف عمليات التنمية.
- الطبيعة الفوضوية في بناء الأحياء: يضعف من الانسجام الاجتماعي بين الأفراد، ويتسبب فيما يعرف بـ "العنف العمراني" المؤدي إلى هشاشة البنى الاجتماعية الناتجة عن مثل هكذا أنماط إسكان.

2- على مستوى جمعيات الأحياء في حد ذاتها: وهنا تبرز مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالقانون الداخلي للجمعية وطبيعة الأعضاء المشكلين لها، فقد رصد في عمل بعض جمعيات الأحياء اهتمامها بالمصالح المرتبطة مباشرة بمصالح الدول الأعضاء، ومنها ما تهتم بمجال واحد (غالبا ما يتمثل في مجال السكن) دون تركيزها على مجالات أخرى على ذات الأهمية بالقطاع السابق. إلى جانب ذلك غياب الإرادة الفعلية لخلق مشاريع تنموية مصغرة (على شاكلة التعاونيات) في مجالات من صميم اهتمام مواطني الحي.

- غياب روح المواطنة والنظر لمثل هذه الجمعيات بمثابة وسيلة وصولية.
- غياب المرأة عن هذه البنية الاجتماعية الهامة رغم أنها تشكل محور عمل هذه الجمعية بحكم أنها تعنى بمواطني نفس الحي، فيمكن للنساء خاصة الماكثات بالمنزل وضع مشاريع منزلية عديدة تساهم في تنمية الحي من جهة وانشغال هؤلاء النسوة بأعمال تذر عليهم عائد مالي وتشغلهم عن المشاحنات اليومية.
- غياب علاقات تعاونية فيما بين جمعيات الأحياء: أين تقتصر العلاقات في حالات قليلة على العلاقات الشخصية فقط، في حين تغيب الرؤية المشتركة للقضايا ذات الاهتمام الواسع التي تتجاوز الحي الواحد.
- سيطرت فئة الكهول من حيث الفئة العمرية المشكلة للجمعيات الأحياء وهو ما يجعل من عملها يقتصر على تنظيم الفعاليات البسيطة المرتبطة بتنظيف الحي أو بالتسيير الجمالي كتشجير المحيط وغيره، كما أن غياب عنصر الشباب يفقدها روح المبادرة.
- الخلط بين العمل ضمن جمعية الحي والعمل السياسي.
- إشكالات مرتبطة بالحصول على مقر ما يطرح إشكالية الاعتماد ومن تم التمويل.

- كثرة مشاكل المواطنين والاهتمام بتحصيل ضرورات الحياة اليومية، جعلتهم ينكفون عن الانخراط في مثل هكذا جمعيات.

الخاتمة

إن تحقيق المفهوم الجوهري للتنمية المحلية في الجزائر يتطلب منح السلطات المحلية وفي مقدمتها البلدية سلطة في اختيار المشاريع وطرق تنفيذها، مع مراعاة إشراك الفرد-المواطن بصورة مباشرة في اختيار المشاريع بحكم أنه المستهدف الأول من وراء تبنيها، ويتأتى ذلك من خلال تنمية الحس المدني لدى المواطن وتشجيع إشراكه في عملية اتخاذ القرار، مع العمل على معالجة الإشكالات المرتبطة بضعف الاتصال بين المواطن والإدارة، ومعالجة مختلف صور الفساد والمحسوبية التي تعيق بشكل كبير مشاريع التنمية على المستوى المحلي، هذا مع التنويه إلى ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال لجان الأحياء التي أخذت أبعادا جد متقدمة، والتأكيد على ضرورة البحث في أساليب وآليات لإنتاج الثورة وعدم الاكتفاء بتوزيع الثروة، ناهيك عن التأكيد على ضرورة إعادة النظر في برامج الإسكان التي أقل ما يقال عنها "فوضوية" والتي تؤثر بشكل كبير في تركيبة لجان الأحياء في الجزائر كما وكيفا، وتعيق مشاركتها في التنمية المحلية.

قائمة المراجع

المجلات و الدوريات:

1- حجاب (عبد الله)؛ "التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط-الجزائر، العدد 6، جوان 2017.

2- كافي (فريدة) وآكلي(زكية)؛ "التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

3- سايل (مليكة)؛ "دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6، فيفري 2015.

الرسائل الجامعية:

4- رشدي (السعيد)؛ "لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة: دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة علي منجلي"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2007-2008.

5- زعرب (محمد فاروق صالح)؛ "تنمية وتطوير المناطق الحدودية –حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة الاسلامية غزة، 2013.

المواقع الإلكترونية:

6- رشيدي السعيد: "جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة: دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة –علي منجلي-"، أنظر: dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/…/setif2/…/el%20saaedi.pdf 15 أكتوبر 2018، 20:35

7- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية: " تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي"، أنظر: democracy-reporting.org/…/DRI-TN-CH_Rapport-démocratie-par 22 أكتوبر 2018، 18:23

8- داني هشام: "دور جمعية الحي في التجمعات الحضرية-دراسة ميدانية بمدينة مستغانم" أنظر: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31485، 30 أكتوبر 2018، 15:30